الاصليون منهم واللاجئون وعين الملك اعضاء مجلس الاعيان واجتمع المجلسان برئاسة توفيق ابو الهدى يوم الاثنين ٧ رجب ١٣٦٩ او ٢٤ نيسان ١٩٥٠ حيث استمعا الى خطاب العرش الذي صيغ بأسلوب الايحاء القوي بالضم وتدابيره ، وقد قرر المجلسان بعد ديباجة اثني فيها على جهاد الملك عبدالله في تحقيق الاماني القومية وأكد فيها على الروابط القائمة بين ضفتي الاردن ووحدتهما الطبيعية والقومية ومصالحهما المشتركة تأييد الوحدة التامة بينهما في دولة واحدة هي المملكة الاردنية ، ورفع القرار الى الملك فورا فقال للوفد الذي رفعه اليه (أشكر مجلس الامة على ثقته ، اما وقد صدر هذا القرار فلا يسعني الا قبول ارادة الامة...!) ثم صادق على القرار رسميا ، واطلقت المدافع ايذانا بالاتحاد وابلغ القرار رسميا الى الدول العربية والاجنبية .

ولقد سارت خطوات الضم الاولى بدون ضجة فبادرت حكومة عموم فلسطين الى الاحتجاج ولفت نظر الحكومات العربية حتى تحركت وبحثت الامر في الجامعة العربية فقررت اعتبار الضم منافيا للاسس التي دخلت عليها الجيوش العربية وهو انقاذ فلسطين وتسليمها لاهلها ليقرروا مصيرهم بأنفسهم وان الاخلال بذلك هو خروج على الجامعة وميثاقها واهدافها وانذرت الاردن بالطرد في حالة الاخلال والمضي الى النهاية . وحاول بعضهم انقاذ الموقف بمساع ثم بصيغ متنوعة وتبودلت البرقيات والمذكرات والتصريحات ولكن ذلك لم يؤخر النهاية حيث كان للتناقضات العربية اثر في التعثير ثم في التمييع وحيث استمر عاهل الاردن ورجال حكومته في تحديهم وخطواتهم حتى تمت على النحو الذي شرحناه .

ومنذئذ انطمس اسم فلسطين وشعب فلسطين وغدت فلسطين (الضفة الغربية) وشعب فلسطين اردنيين من الاسرة الاردنية الهاشمية ، وحينما كانت فلسطين تذكر عابرا في اثناء بحث قضية فلسطين كان اليهود يتبرون للرد والاحتجاج قائلين انه ليس هناك فلسطين ولا شعب فلسطين وانما اردن واسرائيل ...

واذا كانت عموم فلسطين ظلت قائمة وظلت الجامعة العربية تحتفظ بمقعد لفلسطين وفقا لميثاقها وظلت تمنح رئيس حكومة عموم فلسطين ان يشغل هذا المقعد فان ذلك كان وظل هزيلا تافها عربيا ودوليا ولم يكن من شأنه ان يغير الصورة التي قامت .

ولقد سارعت الحكومة الانكليزية التي كانت بدون ريب مباركة لكل ما تم الى اعلان اعترافها بالضم في ٢٧ نيسان ١٩٥٠ برغم ما فيه من نقض لقرارات هيأة الامم . وقد أعلن الاعتراف وزير الدولة في مجلس العموم الذي قال (ان الحكومة تلقت تبليغا رسميا من المملكة الاردنية الهاشمية باتحاد هذه المملكة مع ذلك الجزء الذي تحتله الاردن وتشرف عليه ، وانها قررت الاعتراف رسميا بهذا الاتحاد . وانها تنتهز هذه الفرصة لتعلن انها تعد احكام معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانية والاردن سنة ١٩٤٨ سارية على جميع الاراضي التي يضمها الاتحاد. غير أن الامر يستدعي ايضاحا في نقطتين اولاهما تتعلق بالحدود الممتدة بين هذه الاراضي واسرائيل التي لم يتقرر مصيرها بعد بصورة نهائية . لانها حدود هدنة دائمة موافق على ان يدخل عليها ما قد تتفق عليه الدولتان من تعديل او ما قد يحل محله من اي تسوية شاملة . والنقطة الثانية تتصل بالقدس وذلك الجزء من فلسطين المتحد الان مع المملكة الاردنية ويشمل جزءا من المنطقة الداخلة في مشروع تدويل القدس الذي أقرته الجمعية العامة لهيئة الامم في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ وتود حكومة جلالته ان تقرر انه لا يسعها ما دام مصير هذه المنطقة لم يتقرر الاعتراف بسيادة الاردن على اي جزء منها وان كانت تعترف بأن الاردن يباشر سلطة فعلية في الجزء الذي تحتله ، ولذلك ترى ان معاهدة التحالف الاردنية البريطانية تسري احكامها على هذا الجزء ريثما تباشر هيأة الامم سلطة فعلية فيه . والتزامات حكومة جلالته التي ترتبها هذه تخضع بطبيعة الحال لالتزاماتها بموجب ميثاق هيئة الامم ، وتود حكومة جلالته ان تضيف الى ما سبق انها لا تنوي انشاء قواعد عسكرية في وقت السلم في منطقة فلسطين المتحدة مع مملكته الاردن .. ومن الطريف ان اليهود حنقوا من عملية الضم واعتراف الانكليز به وتشميل معاهدة التحالف القسم المنضم اشد الحنق بالرغم من ان الانكليز حاولوا في سياق اعترافهم هذا مجاملة اليهود ورشوتهم فأعلنوا اعترافهم بدولتهم اعترافا قانونيا في نفس الوقت والموقف الذي أعلنوا فيهما اعترافهم ، لانهم اي اليهود — رأوا فيه